المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:08، العدد:01 (2024)، ص609 - 620

بصمات الجنرال ديغول في تسميم العلاقات التونسية والمغربية مع الثورة الجزائرية 1961/1958

General de Gaulle's fingerprints in poisoning Tunisian and Moroccan relations with the Algerian revolution 1958/1961

أحمد مسعود سيد علي
جامعة المسيلة (الجزائر)
sidali_280@yhoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2024/02/23
تاريخ القبول:
2024/04/25

الكلمات المفتاحية:
- ✓ ديغول
- ✓ الثورة الجزائرية
- ✓ تسميم
- ✓ منابع التحرير

الملخص:

هذه الدراسة تندرج ضمن محاولة الوقوف عند المحاولات التي سعى الى تحقيقها الجنرال ديغول في سبيل إيقاف الدعم او تجفيف منابع التحرير التي كانت تنهل منها الثورة الجزائرية في الأراضي التونسية والمغربية، تجفيف ما فتئت الحكومات الفرنسية السابقة على عهد الجمهورية الرابعة ان توقفه لكنها فشلت بل و راحت ترتكب حماقات كتلك التي وقعت في فيفري 1958 بالأراضي التونسية، وهو ما أراد ان يتفاده الجنرال ديغول بعد مجيئه الى السلطة حيث عمل على تسميم علاقات الثورة مع الجارتين بافتعال أزمات وجرهما للمطالبة بتعديل الحدود او حتى بالاشتراك في ملامسة الحدود الصحراوية ،كان الهدف منها بالنسبة لديغول تبديد قوى الثورة واضعافها لإرغامها عل التفاوض وفق أطارحه، محطات حاولت ابارزها هذه الدراسة من خلال اعتماد ارشيف الهيئات القيادية للثورة سواء لجنة التنسيق والتنفيذ او الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

Article info

Received:
23/02/2024
Accepted:
25/04/2024

Key words:
- ✓ Sources of Liberation
- ✓ De Gaulle
- ✓ Poisoning
- ✓ The Algerian Revolution

Abstract:

The following study subsumed at the attempts in which the General De Gaule sought to achieve in order to stop support or dry up the sources of the liberation where The Algerian Revolution was drawing upon it in the Tunisian and the Moroccan lands,and so the previous French governments on a covenant of the fourth republic kept trying to stop,but it failed and even committed mistakes as like as that took place in February 1958 in the Tunisian territory, what De Gaule tried to avoid after coming to power as he worked to poison the relations' revolution with the two neighbours by creating crisis and dragging them to the borders' adjustability and also approaching the Saharian borders. For De Gaule his purpose was awakening the revolution and forced it to negotiate according to his proposals. This study tried to highlight the points which had been adopted from the archives of the governing bodies of the revolution, whether the coordination and implementation committee or the interim government of the Algerian Republic.

مقدمة

لقد شكل انطلاق الكفاح المسلح اثر اندلاع الثورة الجزائرية، ضربة قاصمة وموجعة لم تكن تتوقعها الحكومة الفرنسية على عهد منداس فرانس، ذلك ان هذا الأخير كانت حكومته تواجه المقاومة المسلحة في تونس على يد صالح بن يوسف ،وفي المغرب مع جيش تحرير المغرب العربي، والحالة هاته[1]، فان اتساع رقعة الثورة الجزائرية وامتداد صداه إلى دول الجوار خاصة بعد أن آزر وحدات جيش التحرير الوطني وحدات صالح بن يوسف على طول الحدود التونسية الجزائرية ووحدات جيش المقاومة المغربي على طول الحدود المغربية الجزائرية، دعما كان سينتهي لا محال إلى تثوير المنطقة برمتها وبالتالي خسارة فرنسا لمستعمراتها التقليدية في المغرب[2]. لم تتوقف حركة التضامن ألمغاربي مع الثورة الجزائرية عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى استقبال وإيواء الأعداد الهائلة للاجئين الجزائريين[3] الفارين من القمع الاستعماري بعد استقلال تونس والمغرب سنة 1956، يضاف إلى ذلك عمليات الإمداد بالأسلحة وتموين الولايات انطلاقا من أراضيهما، وهو ما تطلب إنشاء مراكز عبور وتدريب قوافل الإمداد على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، فضلا عن الحدود الليبية، بدءا من جويلية 1957 إثر قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بتعزيز الكفاح المسلح بفتح الجبهة الصحراوية، وهو ما تفطنت له السلطات الاستعمارية حيث أقدمت على تطويق جميع الحدود الجزائرية عدى الصحراء بخطي موريس وشال، وإقدامها على قنبلة منطقة ساقية سيدي يوسف التونسية، فيفري 1958 بدعوى استقبالها للثوار الجزائريين[4].

خلف إذا العدوان الذي شنه الطيران الحربي لجيش الاحتلال الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف في الثامن من فيفري 1958 بتونس، تحت ذريعة ملاحقة جنود جيش التحرير الوطني، تداعيات انتهت ببعث النضال المغاربي الذي كان يراود القادة الأوائل للحركات الوطنية المغاربية، وبعثا جديدا للتضامن والتحالف ألمغاربي[5] إثر انعقاد مؤتمري طنجة 29/27 أفريل 1958، ثم المهدية في جوان من نفس السنة، الأمر الذي أدركته إدارة الاحتلال الفرنسي وعلى رأسها الجنرال ديغول بعد توليه السلطة[6].

لأجل ذلك سعى هدا الأخير في محاولته لتجفيف منابع التحرير التي كانت تنهل منها جبهة التحرير الوطني، وعزلها عن دول الجوار أولا بفك عرى هدا التحالف الإقليمي بين تونس والمغرب والجزائر عن طريق الضغط المباشر والتهديد لقادة تونس والمغرب بتنفيذ عمليات عسكرية يقودها الطيران الحربي لجيش الاحتلال الفرنسي داخل ارضيهما بحجة ملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني هناك، وثانيا افتعال قضايا حدودية بين دول الجوار ستسيل لعاب الجارتان المستقلتان حديثا بعد أن تحكمت فيها أطماع اقتصادية بحتة كانت لها تداعيات على حاضر الثورة ومستقبلها[7].

على أن طبيعة العلاقات المغربية التونسية مع الثورة الجزائرية لم تتوقف عند هدا الحد بفعل الضغوطات التي كان يمارسها الجنرال ديغول على الجارتين وتسميمه للعلاقات، بل أحدث شرخا خطير وتركت وقعا على مسار المنطقة برمتها، لازالت تعاني من مخلفاته إلى اليوم، وللوقوف على هذا الامر توجب قياس درجة هدا

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التسميم والبصمات الديغولية في المطالب المغربية أو التونسية، كان الهدف منها هو تجفيف منابع التحرير للثورة الجزائرية.

1. بصمات الجنرال ديغول في تسميم علاقات الثورة مع المغرب وتونس

1.1. مع المغرب

كانت الأراضي المغربية قاعدة خلفية لتراجع المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي خلال القرن التاسع عشر سواء مع الأمير عبد القادر أو بقيت المقاومات وكذلك الشأن مع المقاومات اللاحقة إلى اندلاع الثورة الجزائرية، كما شكلت ملجأ هجرة العديد من الجزائريين الفارين من سياسة القمع الاستعماري، وبذلك انصهرت عبر التاريخ عرى علاقات النضال المغاربي بين الشعبين، وعليه فلا غرابة أن يتوج هدا النضال الأخوي بين الشعبين باحتضان الثورة الجزائرية 1954.

وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي قدمه المغرب إلى الثورة الجزائرية، فإن ذلك لم يمنعه من اتخاذ مواقف غامضة وسلبية، ساهمت في توتر العلاقات الجزائرية المغربية وخدمت استراتيجية الحكومة الفرنسية في تعاطيها مع محاولاها لتجفيف منابع التحرير للثورة الجزائرية بالمغرب، بداية من حادثة اختطاف طائرة الزعماء الخمس في 1956/10/22، حادثة انتهت بتعهد الملك محمد الخامس حينها بمتابعة القضية في الأمم المتحدة[8]، بعد أن خرق الطيران الحربي الفرنسي سيادة المغرب باختطاف طائرة مغربية، رغم أن لجنة دولية أسست بسويسرا بغية التحقيق في القضية لكن الملك لم يتابعها، فكان بذلك بداية لتسميم العلاقات نجاحة فيه الحكومة الفرنسية[9].

لقد أخدت السلطات المغربية تتوجس من صدى انتشار الثورة باراضيها وترى في سيادتها تغدو مهددة بفعل نشاط الثورة الجزائرية عبر المراكز التي اسستها الثورة، والشاهد في ذلك ان الطيران الحربي لجيش الاحتلال الفرنسي قصف أراضيها حينما قام بعمليات القصف التي طالت إذاعة الثورة بمنطقة الناظور 1957، ومركز العربي بن مهيدي بوجدة التابع لجيش التحريرالوطني[10]، لأجل ذلك بدأت السلطات المغربية تضغط على وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود ومنعتها من عبور منطقة فجيج ضغطا منها على الثورة لتعترف لها بسيادتها على إقليم توات وقورارة و تيدكلت[11].

كما لجأت السلطات المغربية بالزج بالثورة في مشاكل ثانوية عابرة مع حكام المحافظات المغربية قضايا أنهكت وبددت قوى الثورة، إن على مستوى تواجد وحدات جيش التحرير الوطني التي حوصرت في الكثير من الأحيان بحجة ضرورة معرفة عدتها وتعدادها، أو امتناعها عن إعادة الجنود الجزائريين الفارين من جيش التحرير بحيث كان حكام المقاطعات يقومون بإيوائهم على اعتبار انهم جزائريون مقيمون قبل اندلاع الثورة ، ومع تضاعف عدد اللاجئين والمقيمين بدأت محنة هؤلاء فالسلطات المغربية كانت تعتبر الكثير منهم من القبائل المغربية[12]– خصوصا قبائل المهيرست الصحراوية– ، وبالتالي فان مواقف المغرب كانت في الكثير من الأحيان تشبه مواقف ديغول في صراعه مع جبهة التحرير الوطني لاستقطاب الجماهير الشعبية.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويبدو جليا أن أن الثورة الجزائرية في المغرب بدأت تتلقى الضربات تلوى الأخرى من المغرب حتى من حلفائها التقليدين خلال فترة نضال الحركة الوطنية الجزائرية، فزعيم حزب الاستقلال المغربي السيد علال فاسي[13] ذاته بدأ يرى في التواجد المكثف للاجئين والمقيمين الجزائريين فضلا عن وحدات جيش التحرير الوطني وتلاحمهم مع الكثير من المغاربة، خطرا ليس فحسب على سيادة المغرب بل على سلطة العرش المغربي وراح يتطاول ليس فحسب على الثورة بل على الذاكرة الجزائرية حينما توجس خيفة من تكرار ظاهرة التلاحم والتآزر الذي لقيه الأمير عبد القادر أثناء لجوئه إلى الأراضي المغربية 1844، مع القبائل المغربية والذي كان في نظره ضربة لتقويض سلطة الأسرة العلوية حينما أراد أن يعلن نفسه أميرا على المغرب على حد زعمه تجربة كان الفاسي يخاف من تكرارها مع قادة الثورة الجزائرية[14].

ومهما يكن من أمر فانه لا يمكن المبالغة في اعتبار مواقف المغرب تجاه الثورة على أنها من وحي السياسة الفرنسية على الأقل قبل مطالبته الرسمية بتعديل الحدود أي سنة 1958، لكن بعد هدا التاريخ فإن هذه المواقف في تقديرنا وأطماعه حتى وإن لم تكن بإيعاز من ديغول، فإنها كانت تصب وتخدم في سياسة الحكومة الفرنسية الداعية إلى وقف دعم الثورة وتجفيف منابع التحرير التي كانت تنهل منها، فلا غرابة أن نرى ديغول سرعانما تولى السلطة حاول قدر الإمكان التعاطي مع هذه المنابع بتجفيفها أي بتفادي السياسة الحمقاء التي ارتكبتها الحكومات الفرنسية السابقة عن طريق اختراق سيادة تونس والمغرب باختطاف الطائرة وقنبلة قرية الساقية، بل عمل على انتهاج سياسة قامة على تفجير جبهة مؤتمر طنجة وتفكيك عرى النضال الوحدوي ألمغاربي بين الشعبين، وبالتالي إضعاف الثورة والنيل منها بعد إنهاكها حيث تبدد قواه في خلافات مع دول الجوار حول مسائل عدة تواجد وحدات جيش التحرير الوطني اللاجئين والقضايا الحدودية، لتجر نحو تسوية مهيأة سلفا تخدم بدرجة رئيسة المصالح الفرنسية وبدرجة ثانوية المصالح المغربية.

إن الشواهد في هذا الصدد كثيرة ويمكن الوقوف عند بعضها بداية من أوت 1958، فتصاعد المواقف السلبية المغربية تجاه الثورة بعد هذا التاريخ ونزوعه نحو المطالبة بتعديل الحدود الغربية، شكل دليلا واضحا ذلك أن الجنرال ديغول تمكن من تسميم علاقات الثورة مع المغرب بعد أن جر هذا الأخير في مفاوضات لتعديل الحدود مع الجزائر، مفاوضات أسالت لعاب السلطات المغربية التي استصدرت قرارا بإنشاء لجنة رسم الحدود بناء على المفاوضات التي أجرتها مع فرنسا بنفس التاريخ، وهو ما اعتبرته جبهة. ت. وخرقا لمبادئ النضال المغاربي؛ وهكذا تقطعت أواصل النضال والتآخي المغاربيين، وتهاوى صرح أمال بناء المغرب الكبير، بعد أن بنا المغرب مواقفه من قضية الحدود على أمل إعادة إحياء مجد الإمبراطورية المغربية التي تضم –على حد زعم علال الفاسي–شمال موريتانيا، أجزاء من السنغال، مالي والجزائر.

ثم تأتي المحطة الثانية والتي عبر فيها السلطان المغربي محمد الخامس عن نواياه التوسعية على حساب الحدود الجزائرية، ففي خلال انعقاد ندوة الدار البيضاء بالمغرب في أفريل 1961، والتي ضمت: جمهورية مالي، الجمهورية العربية المتحدة، غينيا، والمملكة الليبية والحكومة. م. ج. ج، في اثناء ذلك أكد الملك محمد الخامس

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ثانية على مطالبه في موريتانيا ومنطقة رقان الجزائرية، حينها شجبت ح. م. ج. ج موقف المغرب أمام كل الوفود الحاضرة، واعتبرته خرقا صارخا لتوصيات ومقررات مؤتمري طنجة افريل 1958، والمهدية من نفس السنة وكذا المبادئ الأساسية التي قامت لأجلها الجامعة العربية، أو حتى الجبهة الأفرواسوية، مما أكسبها تعاطف الوفود المشاركة[15].

إن هذ التوجه الذي بدا المغرب ينتهجه في تعاطيه مع القضايا الحدودية مع الجزائر كان يشكل معول حقيقيا يخدم سياسة الجنرال ديغول لأجل تسميم العلاقات مع الثورة الجزائرية وتوتيرها وبالتالي تحقيق استراتيجية التجفيف الدبلوماسي ومن ثمة المضايقات التي قد تطال اللاجئين بالأراضي المغربية وفرض الرقابة على وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود المغربية الجزائرية، لأجل ذلك راحت ح.م.ج.ج، تتعامل في خلافها الحدودي مع المغرب الشقيق بحنكة سياسية ودهاء قام على سياسة التهدئة والمرونة واقناه بأن القضايا الحدودية لن تحل إلا مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وذلك قصد تفادي المواجهة وتعميق الصراع، وعليه اعتمدت استراتيجية ايفاد لجان للتباحث مع الطرف المغربي لبغية إقناعه بضرورة العدول عن الاتفاق الذي أبرمه مع فرنسا سنتي 1957 و1958.

هذا التوجه الذي انتهجته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تعاطيها مع قضايا الخلاف الحدودي مع المغرب، أعطى ثماره ولو نسبيا حينها وارجأ على الأقل حدة التوتر التي كانت فرنسا تستفيد منه، فالمغرب ظل يؤكد على موقفه بطريقة غامضة، حتى خلال المحادثات التي جرت بين عباس فرحات والملك الحسن الثاني في 1961/07/11، حيث أكد هذا الأخير بأن المغرب لن يقدم على تقديم أي عرض بخصوص مسألة الحدود ما لم تعين لجنة عامة قصد دراسة مطالب المغرب والجزائر، وهو ما يوحي بأن المقصود من اللجنة العامة هي لجنة دولية، فالقضية لا تخص الدولتين كما فهمتها ح.م.ج.ج. وهو ما جعلها تؤكد مرة ثانية على موقفها المبدئي من المسألة والذي يقوم على:[16]

-أن مسألة معالجة القضايا الحدودية مع الممثل الشرعي للشعب الجزائري الحكومة المؤقتة تستوجب من المغرب العدول عن محاولة حلها بناء على اتفاق الذي أجراه سنة 1957 مع فرنسا.

- أكدت الحكومة المؤقتة ج. ج. للمغرب في حال استمراره مناقشة القضايا الحدودية مع فرنسا، فإنه يتفاوض على قطعة تراب لا زال دم الجزائريين يسيل لأجلها. وهو بذلك قد تنكر لدعمه الأخوي والتضامني للشعب الجزائري.

-على المغرب إرجاء دراسة خلافاته الحدودية مع الجزائر إلى ما بعد الاستقلال.

وأمام تصاعد التحديات التي كانت تواجهها الحكومة المؤقتة خاصة في هاته الفترة بخصوص السيادة الترابية قضايا الحدود مع الجارتان ومسألة فصل الصحراء التي كان يعمل لأجلها ديغول أسالت لعاب الجارتين، وهو ما يبرز درجة التسميم التي انتهجها هذا الأخير، وعليه فإن معركة الصحراء التي خاضتها جبهة التحرير الوطني ضد ديغول، كانت تستوجب من الجبهة ليس فحسب كسب تونس والمغرب لصالحها، بل تضامن وتعاطف

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الدول الصحراوية، وهو ما يبرز الوضع الحرج الذي كانت فيه ح.م.ج.ج. ،فمحاولة المغرب قامت على الضغط لأجل التفاوض وفقا لرؤاه ومطالبه وإلا، فإنه كان يلوح بالعودة إلى اتفاق الذي أجراه مع فرنسا سنة 1957، لأجل ذلك سعت الحكومة المؤقتة لإنجاح المحادثات التي عقدها فرحات عباس مع الملك الحسن الثاني في 1961/07/11، والتي اتفقا فيها [17]:

-تأجيل الدراسة والتباحث حول مسألة الصحراء إلى ما بعد استقلال الجزائر.

-حل لجنة رسم الحدود الناتجة عن اتفاق 1957 بين فرنسا والمغرب.

- مواصلة دعم المغرب للكفاح المسلح للثورة التحريرية بتسهيل عمليات الإمداد والتموين.

2.1. مع تونس

إن الطموح التوسعي لقادة دول الجوار لتعديل الحدود مع الجزائر خلال الثورة الجزائرية، سهلة من مهمة الجنرال ديغول لتجفيف منابع التحرير للثورة الجزائرية هناك، فبورقيبة كان يرى أولا أن التواجد المكثف لوحدات جيش التحرير الوطني المرابط على حدود يشكل خطر على نظامه، وثانيا فإن الرغبة الملحة إلى تعديل حدود تونس مع الجزائر وفتح نافذة على الصحراء الكبرى، وعليه فإن هذه التوجهات شكلت المعول الذي استعمله ديغول لشق التحالف ألمغاربي الذي ظهر بعيد حوادث ساقية سيدي يوسف، وأداة عول عليها لأنها كانت تطمح بحكم تخوفاتها لدفع جبهة التحرير الوطني لقبول أية تسوية سياسية مع فرنسا[18].

وما من شك فإن الجنرال ديغول كان يعلم مسبقا بخلافات بورقيبة مع قادة الثورة بدء من تحالف قادتها في البداية مع صالح بن يوسف، أو محاولته استيعابها واستقطابها لفلكه خوفا من امتداد المد القومي الناصري عبرها بفعل التحالف المتين بين بن بلة محساس ثم قيام الحكومة المؤقتة باراضي مصر العربية ومناوراته قبل ذلك في مؤتمري طنجة والمهدية[19] 1958، كلها تجوسات كانت ترعب بورقيبة من مغبة امتداد التيار الناصري الى أراضيه، وما قضية العموريي في نهاية 1958 إلا شاهدا حيا على ذلك بالإضافة لاستغلاله لنقل مقر ح.م.ج.ج ثم إلى تونس، ليعرب صراحة عن مواقفه تجاه القضايا الحدودية مع الجزائر إثر تتالي عملية اكتشاف البترول، لأجل ذلك جر من طرف ديغول للتوقيع على اتفاقية أيجلي في 1958/06/20، مع السلطات الفرنسية والتي نصت على تمرير انبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسي إلى ميناء السخيرة التونسي[20]، اتفاقية أكدت تنكره بذلك لمبادئ التضامن والنضال المغاربي ضد الاستعمار والإمبريالية، حينها قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بالتنديد بنص الاتفاق لدى السلطات التونسية، هذه الأخيرة ردت على إثر ذلك منع توزيع جريدة المجاهد وحجز أعدادها، بل أدهى من دلك إذ راحت توقف وتصادر في عماليات الامداد والتموين لوحدات جيش التحرير المرابطة في الحدود، مباشرة بعد أن استنكرة لجنة التنسيق والتفيد صفقة الخبز المسموم أي اتفاقية ايجلي[21]، كما قامت بحجز أسلحة جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود، وهو ما ذكره وزير التسليح والتموين العقيد محمود شريف في تقرير وجهه إلى الحكومة المؤقتة في أكتوبر 1959 خلال اجتماع العقداء العشر حول مصادرة الحرس الوطني التونسي من شهر جوان إلى ديسمبر 1958 لكمية الأسلحة التي تضمنتها حمولات

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جيش التحرير الوطني وهي كالآتي: 5070بندقية، 2937 بندقية رشاشة، و2037 مسدسا رشاشا، و20 بازوكا، و75 رشاشا، و30 مدفع هاون 81 و10 ملايين خرطوشة، كما تم مصادرة واستيلاء الحرس الوطني التونسي يضيف تقرير العقيد محمود الشريف بداية من أفريل 1959 إلى تاريخ عرضه لتقريره السالفة الذكر في أكتوبر 1959، على مخازن الأسلحة التابعة لجيش التحرير الوطني المرابط بالحدود، مخازن كانت تضم: 7000 بندقية، و2000 بندقية رشاشة (FM) و10 ملايين خرطوشة، ويضيف دائما التقرير أن الحرس الوطني التونسي مارس سياسة الخنق والمحاصرة على وحدات جيش التحرير الوطني وشل حركتها بعدم تقديمها لرخص التنقل[22].

من جهته أكد العقيد كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة أن السلطات التونسية بدأت قبل ذلك أي منذ شهر ماي 1959، تمنع إيصال الامدادات بكل أنواعها عبر ترابها لوحدات جيش التحرير الوطني المرابطة هناك وراحت تسعى لمعرفة تعداد وقدرات وحدات جيش التحرير الوطني[23]، يضاف الى دلك فرضها لرقابة صارمة على الجزائريين اللاجئين والمقيمين في تونس [24]، والظاهر أن تخوفات بورقيبة من الثورة الجزائرية انطلت عليها خطط ديغول لعزل هده الأخيرة على المستوى الإقليمي، تخوفات انبنت من التواجد العسكري المكثف لوحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بأراضيه كما أشرنا سابقا والتي قد توسع من رقعة الحرب في المنطقة في نظره وتنتهي للإطاحة ببورقيبة[25].

كان بورقيبة منفذ لأجندة حضرها الجنرال ديغول للضغط على الثورة الجزائرية وتجفيف دائما منابع تحرير التي كانت تنهل منها، أجندة حملت في طياتها طموحه لتحقيق أهداف سياسية تونسية خالصة، كان على الحكومة م.ج.ج. أن تتعامل مع هدا النوع من الأزمات بمرونة سياسية وواقعية تفرض الحفاظ على ما تبقى من عرى الأخوة المغاربية وإرجاء كل القضايا المصيرية إلى ما بعد الاستقلال، وفي هدا السياق تمكنت من تلطيف الأجواء الدبلوماسية مع بورقيبة بتبديد سوء التفاهم القائم حول التواجد المكثف لوحدات جيش التحرير الوطني وباستقلال الثورة عن كل المؤثرات الخارجية، الأمر الذي أسهم في إعادة تحسين العلاقات التونسية مع الثورة الجزائرية نسبيا، حيث تعهد بورقيبة برفع الحصار الذي كان مفروض على مخازن الأسلحة التابعة لجيش التحرير الوطني[26].

وعلى الرغم من ذلك فان ديغول ظل يطبق في استراتيجية أسالت لعاب بورقيبة للزج به **أولا:** في خلافات مع الثورة الجزائرية تسهم تبدد قوى الثورة وتعيق تطور مسارها وتضعفها في أحسن الأحوال بما يخدمه في حال دخولها معه في مفاوضات، و**ثانيا** في متاهات سياسية ستدفع تونس ثمنها في الأخير كما حدث لها خلال قنبلة بنزرت، ذلك أن بروز قضية فصل الصحراء الجزائرية ضمن الإستراتيجية الفرنسية توازيا مع تطور عروض السلام التي تقدم بها ديغول لحل القضية الجزائرية أسالت لعاب بورقيبة للتأكيد مرة أخرى على مطالبه الحدودية مع الجزائر بشكل رسمي وأمام الرأي العام، فلقد أعلن أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري1961، بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر، واعتبر الصحراء الكبرى بمثابة بحر داخلي تشترك فيه كل الدول المجاورة، وهو بذلك تبنى علنا طرح ديغول فيما يخص هذه القضية، مما دفع بالحكومة م.ج.ج. إلى استنكار هذا التصريح [27].

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتزامنا مع عملية التحضير لعقد محادثات أيفيان الأولى المزمع إجراؤها في أفريل1961، بين وفدي الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، وخوفا من حل الصراع الجزائري الفرنسي قبل تحقيق أطماعه الحدودية، تمادى بورقيبة في التنكر للنضال المغاربي وراح يبحث عن طريق يمكنه من تعديل حدوده مع الجزائر مستغلا فرصة انعقاد ندوة رامبويي في فيفري 1961[28] الخاصة باتحاد الدول الناطقة باللغة الفرنسية، حيث أكد لديغول مطالبة تونس بأجزاء من الصحراء الجزائرية، كان هدا الموقف بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، ذلك أنه أسهم في تشنج العلاقات التونسية الجزائرية في صيف 1961، هذا التشنج ظهرت فيه بصمات ديغول الضاغطة على بورقيبة لحصار الثورة، كما حدث بعيد ذلك على اثر إقدام المدفعية المضادة للطيران التابعة لوحدات جيش التحرير الوطني، في مركز ملاق بالأراضي التونسية بإسقاط طائرة حربية فرنسية في 1961/06/21، حينها قام الجنرال ديغول بالضغط على بورقيبة لاسترجاع الطيار الأسير، هذا الأخير سارع بقديم طلبا رسميا للحكومة المؤقتة بغية استرجاع الطيار، طلبا رغم إدراكها خطورة الموقف عجزة الحكومة المؤقتة عن القيام به، أمام تعنت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني التي رفضت تسليم الطيار، واعتبرت هدا الفعل بمثابة خضوعا لبورقيبة من طرف الحكومة المؤقتة وراحت تصعد من صراعها ضد الحكومة المؤقتة، وتبحث لها عن حليف في صفوف المساجين الخمس، لكن ديغول واصل ضغطه على بورقيبة مما دفعه إلى أمر قواته العسكرية بفرض حصار على جيش التحرير الوطني المتمركز بالحدود ومنعه من عمليات الإمداد حتى بالماء ومضاعفة إجراءات الرقابة على اللاجئين[29]، إلى أن قامت هيئة الأركان العامة بتسليم الطيار الأسيرfridiric؛ كل دلك كان يجري في الوقت الذي كانت فيه ح.م.ج تتفاوض مع فرنسا[30]، الأمر الذي يبرز خطط ديغول لعزل الثورة وإضعافها لوجيستيكيا ودبلوماسيا حتى وهو في أثناء المفاوضات لدفعها بالقبول بالتسوية التي كان يرتئيها هو؛ وعليه فإن المعركة الدبلوماسية التي خاضها ديغول ضد جبهة الحكومة المؤقت، لعزلها إقليميا وبالتالي تجفيف منابع التحرير التي كانت تنهل منها، كانت معركة ماكرة واعتمدت أساليب الخداع، لأجل ذلك لم يكن بوسع الحكومة المؤقتة، إلا مهادنة وكسب ود دول الجوار في معركتها الحقيقية ألا وهي المفاوضات، فالحرب والمعارك الدبلوماسية والتدويل كان الهدف منها هو الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري واسترجاع السيادة المغتصبة، ما جعلها تتصرف بواقعية، تجاه الأزمة مع تونس ففي جويلية 1961 راحت **أولا** تضاعف من جلب تعاطف الدول الصحراوية لكي تحيل بينها وبين أطماع بورقيبة التي قد لا تنهي فجلبت تعاطف كل من: مالي، غينيا، وغانا، بخصوص قضية الصحراء [31]. و**ثانيا**: أوفدت لجنة للتحادث مع السلطات التونسية ضمت كل من: كريم بلقاسم، فرحات عباس، بن طوبال ومحمد يزيد ومن جهة السلطات التونسية، – باهي لدغم، طيب مهيري ومصمودي، – وخلال هذا اللقاء اتفق الطرفان على أن تقوم تونس بإبلاغ باريس بأن مسألة الحدود ستدرس مع الجزائر المستقلة.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كان بورقيبة يريد توسيع حدوده بين ليبيا والجزائر، وإيجاد ممر نحو الصحراء الكبرى. لأجل ذلك راح يناور في الخفاء من أجل تحقيق أطماعه الحدودية مع الجزائر، حيث أوفد ممثله صادق مقدم إلى ليبيا في جويلية 1961، لدفعها عن العدول على الاتفاق الذي وقعته مع السلطات الفرنسية سنة 1956.

لقد ارتكزت مطالب تونس الحدودية مع الجزائر، على التوسعات التي قام بها الجيش الاستعماري في الصحراء الجزائرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي تمتد إلى غاية النقطة 233، مستندة في ذلك على الاتفاق الذي عقد سنة 1910 بين ليبيا وفرنسا باسم تونس[32].

لأجل دلك فان بورقيبة كان يطالب بتوسيع حدوده على مسافة 40 كلم نحو الجنوب، بل كان يؤكد أن لتونس مثلما هو للجزائر والمغرب جزء من الصحراء الكبرى، ولكي تلامس حدوده النيجر ظل يرفض وجود حدود ليبية جزائرية (منطقة الدبداب) بل أراد دحرجة تونس فيما بينهما [33].

كانت نتيجة تصاعد أطماع بورقيبة في هذا الصدد هو اصطدامه بالمصالح الفرنسية خلال لقاء رامبوايي، فدفع ثمن ذلك بإقدام الطيران الحربي الفرنسي بقنبلة منطقة بن زرت في 1961/07/20[34]، حينها دعا ح.م.ج.ج. لفتح محادثات حول قضية الصحراء، وهو ما تم خلال لقاء الذي جمع عن الحكومة المؤقتة السادة: عباس فرحات، كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس وعن السلطات التونسية: طيب مهيري وعبد الله فرحات[35]، وفي خلال هذا اللقاء ناور بورقيبة عبر محاولة جر وفد ح.م.ج.ج إلى صياغة بيان مشترك، لم تعلن عنه هده الأخيرة بنفس الصياغة التي حملها إعلانه عنه رسميا خلال اجتماعه بأعضاء المجلس الوطني التونسي، مؤكدا على مطالبه الحدودية بالصحراء الكبرى، كما حاول إيهام الرأي العام بتصدع قيادة الثورة ولهذا وجه خطابين متمايزين إلى الحكومة المؤقتة وإلى أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية[36].

لكن قيادة الثورة الجزائرية حينها وخاصة السجناء الخمس كانوا يدركون ألاعيب الرئيس بورقيبة من خلال الخطابين السالفين الذكر فهو وأن كان يلوح بمسألة إعادة رسم الحدود فانه في حقيقة الأمر كان يريد أن يكون لاعب أساسيا في مسار المفاوضات الفرنسية الجزائرية التي غدت تسير نحو التحلحل، لأجل ذلك فانهم دعوا الحكومة المؤقتة للتعاطي مع تونس مثلما تعاطت مع المغرب بانتهاج سياسة الحكمة والتعقل ومحاولة تجاوز الخلافات وتأجيلها إلى ما بعد الاستقلال[37]، ذلك أن أولوية النضال كانت تتطلب المصلحة المشتركة لتعبئة الجماهير المغاربية ضد العدو المشترك[38].

خاتمة

وعليه فإن محاولة ديغول لعزل الثورة مغاربيا وتجفيف منابع التحرير التي كانت تنهل منها أخدت مناحي عديدة يمكننا حصرها في محاولته:

–تفجير عرى التلاحم ألمغاربي، توصيات وقرارات مؤتمر طنجة افريل 1958، ومؤتمر المهدية جوان 1958.

تبديد قوى الثورة وادخالها في صراعات مغاربية تحول دون توسيع دائرة الصراع أو مغربة الصراع الفرنسي الجزائري على حد تعبير آيت أحمد.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

–الحيلولة دون توجيه انظار الحكومة المؤقتة للقارة السمراء وتثويرها ضد الاستعمار الفرنسي.

ومنه إضعاف الثورة بغية جرها للدخول في مفاوضات من موقع ضعيف، مفاوضات قد تنتهي باستقلال يفتقد لأدنى شروط السيادة الوطنية، ويحول دون تكوين جبهة أو اتحاد مغاربي يقف في وجه المصالح الفرنسية في فترة ما بعد الاستقلال، وهو ما يفسر احتدام الصراع في المغرب العربي بين الجارتين تونس والمغرب الأقصى للعب دور الوساطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقّتة .ج. ج.، لكن هذه الأخيرة عمدت إلى محاولة تحييدهما والتعامل معهما بمرونة وذلك بفتح النقاش معهما واستشارتهما بقصد كسبهما في المعركة الدبلوماسية الحامية الوطيس[39].

الهوامش:

1 SLIMANE CHIKH : L'Algerie en Armes : Ou Le Temps des Certitudes : CASBAH editions ALGER ;2005

2 Teguia MOHMED L'A.L. N Dan La Willaya IV,E:casbah Alger;2002 :P : 489

3بخصوص عدد اللاجئين الجزائريين في تونس، والمغرب يبدو أن وزارة الداخلية لم تجر إحصاء دقيق, فبالمقارنة مع تقرير وزارة الداخلية لسنة1960/59 يذكر لخضر بن طوبال أن عددهم كان يتراوح بين 20000 الى 235000 منهم ما بين 15 ألف الى 20 ألف جنديا, في حين يذكر تقرير نفس الوزارة خلال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت1961، أن عددهم حوالي 155 ألف لاجئ, أما في المغرب فان التضارب في الأرقام يبدوا جليا حيث يورد السيد لخضر بن طوبال حينما يعرض الجانب التنظيمي لفدرالية ج. ت. و. بالمغرب أن عدد اللاجئين 130000 في حين يذكر من جهة أخرى في نفس التقرير حينما يتعرض لجوانب الرعاية والشؤون الاجتماعية 344235 لاجئا ؟ والمرجح أن الرقم الأقرب إلى الصحة هو الرقم الأول أنظر: م. م. و. للأرشيف: و. م. و. ث. ج: تقرير وزير الداخلية,1960/59 ,علبة. م:C011,وتقرير نفس الوزارة 1961/60: ع. م:C026.

4 المجاهد: عدد: 18 :1958/02/25

5 "**هل تتحقق وحدتنا في مؤتمر طنجة**"–المجاهد، عدد:22, 15 أفريل 1958.

6 م.م.و. للارشيف:م.إ.ح.م.ج.ج: تدخل عباس فرحات: اجتماع 1959/07/03،علبة رقم:G004. وأنظر: معمر العايب: الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة، مرجع سابق

7 م.و.للأرشيف م.ج.م.و.ث.ج أوت1961، برنامج جبهة التحرير الوطني علبة مصورة رقمC023

8 م.م.و. للأرشيف.و.م.و.ث.ج. اوت1961 رسالة محمد خيضر إلى فتحي الأديب نوفمبر 1958.علبة مصورة رقم:C040

9 م.م.و.للأرشيف. و.ح.م ج ج .تقرير وزارة الخارجية حول العلاقات الجزائرية المغربية :فيفري 1960/فيفري1961.علبة:06 ملف:11

10 محمد قنطاري: العلاقات الجزائرية المغربية ابان الثورة التحريرية. الجمهورية. عدد:1992/9134

11 محمد حربي، جبهة التحرير بين الواقع والسراب، نفسه، ص:187.

12 لقد تضاعف هذا الصراع في الفترة التي تلت قضية سي زبير أي أوت1961، وفي أثناء احتدام الصراع أيضا بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة ،صراع ضاعف بدوره من حدة التوتر في العلاقات مع المغرب الذي راح يتهم في الحكومة المؤقتة الى حد التآمر على سيادة المغرب على قبائل المهير التي كانت متمركزة في الجنوب الشرقي للأراضي المغربية وكانت لا تدين بالولاء لسلطة العرش الملكي، ذلك أن هذه القبائل كان الكثير من زعمائها يقدم الدعم للثورة دعما تمكنت هيئة الأركان العامة من تفعليه الى درجة جعلت السلطات الملكية ترتاب من هذه العلاقة وتتخوف من انسلاخ جزء من تركيبة المغرب البشرية والانتماء الى حكومة الثورة وفي هذا الصدد صرح علال الفاسي

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بأن الحكومة المؤقتة تسعى الى تكوين مملكة عربية، على الشاكلة التي كان يريدها الأمير عبد القادر، أنظر: م.م.و.للأرشيف. و.ح.م ج ج .تقرير وزارة الخارجية حول العلاقات الجزائرية المغربية :فيفري 1960/أكتوبر 1961،علبة رقم:94 ملف بدون رقم

13 **علال الفاسي (1910 – 1974)**: ولد في جانفي 1910، بمدينة فاس ينتمي إلى عائلة عربية عريقة، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه، التحق بجامع القرويين عام 1927، خلال هذه السنوات تلقى تكوينا إسلاميا، حيث أصبح ينشر دعايته لصالح الأمير عبد الكريم الخطابي، عن طريق نشر الأشعار والقصائد، ونشر أولى مقالاته في جريدة الشهاب الصادرة بقسنطينة، التي أسسها عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين، في سنة 1933 انتقل إلى إسبانيا وسويسرا أين التقى بالأمير شكيب أرسلان الذي كان يدعو إلى الوحدة الإسلامية بعد عودته إلى المغرب في 1934، شارك في تأسيس "**لجنة العمل المراكشية**" بسبب نشاطه المعادي للاستعمار الفرنسي اعتقل في نوفمبر 1937، وينفى إلى الغابون التي بقي فيه مدة تسعة سنوات. ثم عاد إلى المغرب عام 1946، ويعين على رأس حزب الاستقلال، بعد مدة إقامته في مدينة طنجة قرر الاستقرار بالخارج، وفي ماي 1947، التحق بالقاهرة إلى جانب الجزائريين والتونسيين داخل إطار لجنة تحرير المغرب العربي التي أسسها آنذاك عبد الكريم الخطابي، بعد عودته إلى المغرب المستقل 1956 عين على رأس حزب الاستقلال في جوان 1961 يدخل علال الفاسي في الحكومة كوزير للشؤون الإسلامية ويبقى في هذا المنصب حتى سنة 1963 إلى أن يستقيل منه، توفي في 13 ماي 1974 بعد زيارة رسمية لرومانية لمزيد من التفصيل أنظر:

13 BENJAMIN STRORA, AKRAM ELLYAS, LES 100 PORTES DU MAGHRAEB, EDITION DAHLAB, ALGER, NOV 1999, PP 68 - 70.

14 م.م.و.للأرشيف. و.ح.م ج ج .تقرير وزارة الخارجية حول العلاقات الجزائرية المغربية :فيفري 1960/أكتوبر 1961،علبة رقم:94ملف بدون رقم

15 م.م.و.للأرشيف.و.ح.م..ج.ج .تقرير عباس فرحات حول الخلاف الحدودي مع المغرب . 11/جويلية1961علبة.رقم:03. ملف 3

16 MOHAMMED HARBI: LES ARCHIVES DE la REVOLUTION ALGERIENNE.OPCIT. P: 458

17 م.م.و.للأرشيف .و.ح.م.ج.ج. تقرير عباس فرحات .11 /1961/08. نفس المصدر الســـا بق.

18 م.م.و.للألاشيف:ح.م.ج.ج: محضر اجتماع 1959/10/03,تدخل السيد محمود شريف وزير التسليح، علبة مصورة:G007.

19 المجـــا هد: مؤتمر تونس كيف بدا وكيف انتهى. 1958/07/02

20 المجـــاهد: بترول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدا" :1958/08/22

21 نفسه

22 م.م.و.للألاشيف:ح.م.ج.ج: محضر اجتماع 1959/10/03,تدخل السيد محمود شريف وزير التسليح, العلبة المصورة:G007.

23 محضر اجتماع:1959/10/02,تدخل وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ع. م:G007.تجدر الاشارة هنا إلى ما يفسر تخوفات السلطات التونسية، ويبدو على الأقل في تلك الأثناء أن حادثة الطيار الفرنسي الذي وقع أسير لدى وحدات جيش الحدود في 1961/06/10، هي التي تفسر حدة التخوفات التونسية وكيف استغلت فرصة هده الحادثة ليس للإجهاز على الثورة ولكن على أقل تقدير لإبعاد خطرها فبعد ضغط ديغول سارعت هده الأخيرة إلى محاصرة وحدات جيش الحدود وكادت تخنقها بعد أن رفضت هده الأخيرة تسليم الطيار كما أمر بدلك ديغول، وهو الأمر التي قبلته الحكومة المؤقتة ورفضته هيئة الأركان لتضطر في الأخير للخضوع بعد أن حوصرت وحداتها.

24 MOHAMMED HARBI LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE : OP CIT P : 245

25 م.م.و.للألاشيف:ح.م.ج.ج:تدخل وزير القوات المسلحة ,وزير الداخلية ووزير شؤون شمال إفريقيا: محضر اجتماع .G007.1959/10/07

26 م.م.و.للألاشيف:ح.م.ج.ج:تدخل كريم بلقاسم ،1959/11/11،علبة رقم:G008 .

27 م.م.و. للأرشيف.و.م.و.ث.ج. أوت1961تقرير عباس فرحات عن الخلاف الحدودي مع تونس. علبة مصورة رقم:C027

28 LA DEPECHE QOUTIDIENNE DALGERIE : 28 /02/1961

29 انظر رسالة المسا جين الخمس إلى بورقيبة بتاريخ 1961/06/24 في م.م.و. للأرشيف.و.م.و.ث.ج. اوت1961 تقرير عباس فرحات عن الخلاف الحدودي مع تونس. علبة مصورة رقم:C027

30 LecdT AZZEDINNE. LES FELLAGAS. E:E.N.A.L;Ager1997.P : 294

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

31 م.م.و . للأرشيف.و.م.و.ث.ج. أوت1961تقرير عباس فرحات عن الخلاف الحدودي مع تونس. علبة مصورة رقم:C027

32 BOULAME BOUGETAIA/ LES FRONTIERES MERIDIONALES DE L A LGERIE E : SNED.ALGER1981. P : 239

33 م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج. تقرير عباس فرحات حول الخلاف ا لحدودي مع تونس. المصدر الســـــا بق.

34 **من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات**. المجاهد: عدد:101- 31/جويلية 1961وأنظر أيضا: HENRI LEMIRE Histoire Militaire de la guerre dalgerie;E:albine Michel;Paris1982P-P-355-356

35 **أحمد فرنسيس:** من مواليد غليزان 1912 متحصل على شهادة الطب، مارس السياسة مبكرا مع عباس فرحات ضمن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.1946/ 1956 حيث التحق بجبهة التحرير الوطني، وزير للشؤن المالية والاقتصادية في الحكومة المؤقتة إلى الاستقلال، يعين أيضا وزير للشؤن المالية توفى سنة 1968 أنظر.

MOHAMMED HARBI.LEF.L.N. E:NQD/E.N.A.L;Alger;1993 p 400

36 م.م.و .للأرشيف. و.م.و.ث.ج.أوت 1961مداخلة كريم بلقاسم .علبة مصورة :C018

37 أنظر رسالة السجناء الخمس الى الحكومة المؤقتة بتاريخ 1961/06/24.: بالملحق رقم: .

38 HOCIN AIT AHMED/ LA GUERR et LA pres GUERRE.- E : minuit.Paris.1964.P ;61

39 م.م.و .للأرشيف:م.ج.ح.م.ج.ج: تدخل ع ح بوصوف, وم. يزيد :G007,1959/10/03.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)